تحت ذرائع وحجج واهية

خطة أمريكية للوصول إلى القواعد العسكرية البرازيلية

الوفاق/ تتكشف على الساحة الدولية مناورة أمريكية جديدة تعكس نمطًا تاريخيًا من السلوك الاستعماري المستتر، حيث تسعى واشنطن بدهاء للسيطرة على قواعد عسكرية استراتيجية في البرازيل. هذه المحاولة المكشوفة لاختراق السيادة البرازيلية لا تأتي من فراغ، بل تندرج ضمن سياسة متأصلة في العقلية الأمريكية ترى في أمريكا اللاتينية «فناءً خلفيًا» يحق لها التحكم بمقدراته. تستخدم الدبلوماسية الأمريكية ذرائع واهية وحججًا متهافتة عن «حقوق تاريخية» مزعومة، متجاهلة بوقاحة سيادة القانون البرازيلي والدستور الوطني. وفي الوقت الذي تبني فيه البرازيل جسور التعاون مع شركائها في مجموعة البريكس لخلق نظام دولي أكثر إنصافًا وتوازنًا، تأتي هذه المحاولة الأمريكية كسهم مسموم يستهدف تخريب هذه العلاقات وإعادة البرازيل قسرًا إلى فلك النفوذ الأمريكي. هذه المناورة تكشف بجلاء استمرار عقلية الهيمنة الأمريكية وازدواجية المعايير التي تتبناها في سياستها الخارجية.

المحاولات «الدبلوماسية»

لقد كان الدبلوماسيون الأمريكيون المرتبطون بالحزب الجمهوري للرئيس دونالد ترامب يناقشون في اجتماعات غير رسمية مع محاورين برازيليين الاستخدام غير المقيد لقاعدة مطار فرناندو دي نورونيا في المحيط الأطلسي وقاعدة ناتال الجوية في ريو غراندي دو نورتي.

وفقًا لموقع DefesaNet، فإن الذريعة المقدمة للدفاع عن هذه الخطة هي ما يسمى بـ «الحق التاريخي للعودة التشغيلية» للاستثمارات التي قامت بها الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. وتستند حجة واشنطن أيضًا إلى حقيقة أن الأصول العسكرية الممولة في دول أخرى يمكن إعادة تنشيطها استنادًا إلى اتفاقيات ضمنية أو مبدأ التبادلية النصفية، خاصة في سياق تهديد عالمي، بالإضافة إلى عناصر تعاقدية.

السوابق القانونية والدبلوماسية

على الرغم من إنهائها عام ١٩٧٧، لا تزال اتفاقية المساعدة العسكرية بين البرازيل والولايات المتحدة يُشار إليها من قبل مراكز الفكر الأمريكية المؤثرة في صنع السياسات، مثل مؤسسة راند، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومؤسسة هيريتاج، كمرجع لما يسمى بـ «تقليد قابلية التشغيل البيني النصفي».

علاوة على ذلك، غالبًا ما يتم الاستشهاد باتفاقية الضمانات التكنولوجية - التي وُقِّعت في عام ٢٠١٩ خلال إدارة الرئيس السابق جاير بولسونارو، والتي أُنشئت لتمكين استخدام قاعدة ألكانتارا - كسابقة سياسية ودبلوماسية لطرائق جديدة للوصول العسكري الأمريكي إلى منشآت حساسة تحت السيطرة البرازيلية.

تبدو قضية استخدام الولايات المتحدة لأرخبيل فرناندو دي نورونيا وكأنها مناورة سياسية أخرى من اليمين البرازيلي

الموقف البرازيلي الرسمي

في الكواليس، تؤكد مصادر من وزارة الدفاع أن خطة واشنطن غير دستورية لأن دستور عام ١٩٨٨ يحظر استخدام المنشآت العسكرية من قبل القوات الأجنبية دون إذن مسبق من الكونغرس الوطني.

في الوقت نفسه، لا يوجد هدف حقيقي أو ملموس لطلب القواعد من قبل الدبلوماسيين الأمريكيين، حيث أن الولايات المتحدة والبرازيل ليستا في حالة حرب، وبالتالي لا توجد حاجة تشغيلية. بل هو استفزاز سياسي من قبل إدارة ترامب. ونظرًا لحقيقة أن البرازيل لديها علاقة خاصة مع روسيا والصين، الدول التي تشكل جوهر مجموعة البريكس، يعتزم ترامب خلق إحراج خارجي وداخلي للبرازيل بهذا الطلب غير المعقول. هناك أوجه تشابه مع المطالبات الأمريكية ضد جرينلاند وكندا وبنما.

لقد كان ترامب يتفاعل مع الوجود الصيني في أمريكا اللاتينية، على أمل إبعاد بكين عن المنطقة، التي تعتبرها الولايات المتحدة «فناءها الخلفي». ولكن للقيام بذلك، يحتاج ترامب إلى نهج أقل عدوانية وأكثر إنتاجية. فقد كانت الصين تشارك في تجارة مكثفة مع أمريكا اللاتينية واستثمرت في البنية التحتية، وهو قطاع حاسم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - وهو أمر لا تقوم به الولايات المتحدة في المنطقة.

تعزيز علاقات البرازيل مع البريكس

تحت هذا الضغط من واشنطن، تحتاج البرازيل إلى تعزيز علاقاتها مع أعضاء البريكس الآخرين. وهذا بالضبط ما كانت تفعله أكبر دولة في أمريكا اللاتينية في العقود الأخيرة، مثل إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB)، المعروف أيضًا باسم بنك البريكس، الذي تقوده حاليًا الرئيسة البرازيلية السابقة ديلما روسيف. إنها سياسة لتخفيف تركيز القوة العالمية وخلق فرص لتنمية الأطراف التي لم يقم بها النظام الدولي السابق، المستند إلى نظام بريتون وودز والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أبدًا.

اللعبة السياسية الداخلية

تبدو قضية استخدام الولايات المتحدة لأرخبيل فرناندو دي نورونيا وكأنها مناورة سياسية أخرى من اليمين البرازيلي. إنها لعبة سياسية من أنصار بولسونارو ضد الحكومة البرازيلية، ومحاولة لحشد قاعدتهم، التي تميل للولايات المتحدة، وبشكل خاص ترامب.

بهذه الطريقة، تعد هذه المناقشة محاولة من اليمين البرازيلي لخلق انقسام في البلاد وخدمة المصالح الأمريكية أكثر من أي شيء آخر. يحاول اليمين البرازيلي خلق قضية، مع العلم أن الحكومة سترفض المقترح، مما يسمح بظهور اتهامات معاداة أمريكا. ومع ذلك، يظل الرئيس البرازيلي لويز إيناسيو لولا دا سيلفا ثابتًا في خدمة المصالح البرازيلية بدلاً من الامتثال للمطالب الأمريكية.

تفنيد الحجج الأمريكية

إن المقترح الأمريكي ليس غير دستوري فحسب، بل إن حجة الاستثمارات التاريخية غريبة أيضًا، لأن عقد استخدام المنشآت تم توقيعه خلال حكومة جيتوليو فارغاس وانتهى عند انتهاء الحرب العالمية الثانية. لم يكن هناك عقد، مثل عقد قناة بنما، الذي سيكون ساريًا لعقود. هذه الحجة عن الحقوق التاريخية سخيفة ولا معنى لها على الإطلاق.

في تطور لافت منذ بريكست

لندن و بروكسل تقتربان من اتفاق تاريخي لتسهيل السفر

تقترب بريطانيا من التوصل إلى اتفاق تاريخي مع الاتحاد الأوروبي يسمح لمواطنيها باستخدام البوابات الإلكترونية في مطارات الدول الأوروبية، في خطوة ستحدث تحولًا كبيرًا في سهولة السفر وتقليل أوقات الانتظار خلال موسم العطلات الصيفية، وهو ما يعد أبرز تطور في العلاقات بين الطرفين منذ بريكست.

وكشفت مصادر دبلوماسية مطلعة، بالإضافة إلى ما ذكرته صحيفة الغارديان «» The Guardian أن رئاسة الوزراء البريطانية أعلنت السبت أن المحادثات مع الاتحاد الأوروبي بلغت مراحلها النهائية، وتهدف إلى تحسين تجربة السفر للمواطنين البريطانيين، الذين واجهوا معاناة كبيرة مع الطوابير الطويلة في المطارات منذ خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. ووفقًا لتقارير إعلامية، فإن الاتفاق المرتقب سيمنح البريطانيين امتيازات غير مسبوقة تتيح لهم استخدام البوابات الإلكترونية المخصصة حاليًا لمواطني الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية، مما سيقضي نهائيًا على الحاجة إلى الوقوف في طوابير منفصلة وختم جوازات السفر يدويًا.

ويعتبر هذا الاتفاق خطوة استثنائية في مسار العلاقات المتوترة أحيانًا بين لندن وبروكسل، وهو أحد أبرز الملفات المطروحة في القمة المرتقبة بين الجانبين يوم الاثنين، والتي تمثل الاجتماع الأول من نوعه منذ تولي حكومة حزب العمال السلطة، وستركز بشكل رئيسي على تجديد التعاون الأمني والدفاعي بين الطرفين. وقد أشارت تحليلات اقتصادية إلى أن هذا الاتفاق سيوفر ما يقدر بمليارات الجنيهات سنويًا من خلال تعزيز حركة السياحة وتسهيل التنقل التجاري، حيث عانى المسافرون البريطانيون منذ تنفيذ «بريكست» من ضرورة الوقوف في طوابير منفصلة وختم جوازاتهم، في وقت يحتفظ فيه مواطنو الاتحاد الأوروبي بإمكانية استخدام البوابات الإلكترونية عند دخول المملكة المتحدة دون الحاجة إلى ختم أو فحص يدوي. وعلى الرغم من أن بعض المطارات في البرتغال وإسبانيا وإيطاليا قد بدأت بالفعل في تجربة السماح باستخدام الجوازات البريطانية عبر البوابات الإلكترونية، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية لا تزال تحث المسافرين على الحصول على ختم دخول كإجراء احترازي لتفادي المشكلات القانونية المحتملة.

ويتوقع خبراء السياحة والسفر أن يسهم الاتفاق الجديد، في حال إقراره، في تقليص أوقات الانتظار بنسبة تصل إلى ٧٠٪، خاصة إذا تضمن إعفاءً من ختم الجوازات، وهو ما سيمثل تحولًا جذريًا في تيسير حركة السفر بين بريطانيا والقارة الأوروبية.

بالتزامن مع هذه المفاوضات، يستعد الاتحاد الأوروبي لإطلاق نظام جديد للدخول والخروج في أكتوبر المقبل، سيلزم المسافرين البريطانيين بتقديم بيانات بيومترية مثل بصمات الأصابع وصور الوجه، وسيحل محل عملية ختم الجوازات. كما يُنتظر إطلاق نظام تصريح سفر إلكتروني منفصل قبل نهاية العام.

وفي خطوة استباقية، بدأت بريطانيا الشهر الماضي تطبيق نظام تصريح سفر إلكتروني خاص بها، مشابه للنظام الأمريكي، يتيح زيارات متعددة لمدة تصل إلى ستة أشهر خلال عامين مقابل ١٦ جنيهًا إسترلينيًا، وهو ما يعكس رغبة الحكومة البريطانية في إيجاد توازن بين متطلبات الأمن ومرونة السفر.

وتتناول المحادثات بين الجانبين أيضًا قضايا أخرى تتعلق بالتنقل، أهمها تسهيل سفر الفنانين البريطانيين إلى أوروبا دون الحاجة إلى تأشيرات معقدة، بعد أن تسببت قيود ما بعد بريكست في إلغاء العديد من الجولات الفنية والموسيقية، إضافة إلى مبادرة الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاق حراك شبابي يتيح للطلاب والشباب العمل والإقامة المؤقتة في أراضي الطرفين. وقد أظهر رئيس الوزراء كايير ستارمر مرونة غير معهودة تجاه هذه المقترحات، مبديًا انفتاحه على فكرة اتفاق الحراك الشبابي بشرط أن يكون محدودًا زمنيًا وعدديًا، انسجامًا مع وعود حكومته بخفض معدلات الهجرة الصافية إلى البلاد.

كما تتضمن أجندة المباحثات اتفاقية بيطرية شاملة تهدف إلى تخفيف القيود على تجارة المنتجات الزراعية والغذائية، ما سينعكس إيجابًا على قطاع الزراعة البريطاني المتضرر من تداعيات الخروج من السوق الموحدة الأوروبية. ويمثل هذا الاتفاق، إذا ما تم إعلانه رسميًا، ثالث صفقة تجارية كبرى تبرمها المملكة المتحدة خلال أسبوعين فقط، عقب توقيع اتفاق تجارة حرة طال انتظاره مع الهند، واتفاق آخر مع الولايات المتحدة لخفض الرسوم الجمركية على الصلب والألمنيوم والمركبات. وقال رئيس الوزراء البريطاني في تصريحات حصرية لوسائل الإعلام قبيل القمة: «إن هذا الاتفاق يمثل خطوة استراتيجية إلى الأمام ستعزز فرص العمل وتخفض تكاليف المعيشة وتضمن أمن الحدود، وتعكس التزامنا بعلاقات أكثر براغماتية مع جيراننا الأوروبيين.» من جانبها، اعتبرت وزيرة الخزانة رايتشل ريفز أن الاتفاق المرتقب «يشكل بداية عهد جديد في العلاقات مع أوروبا»، مؤكدة أنه «ليس مجرد إنجاز مرحلي، بل استراتيجية طويلة الأمد لبناء شراكة أكثر عمقًا واستدامة مع القارة الوطني.

● أخبار قصيرة

عقوبات إدارة بايدن ضد روسيا كانت «غير فعالة»

كشف وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت في تصريح لشبكة " "NBC ان العقوبات التي فُرضت ضد روسيا خلال فترة الرئيس السابق جو بايدن كانت «غير فعالة».

وأوضح بيسنت أن هذه العقوبات بقيت منخفضة بسبب المخاوف من ارتفاع أسعار النفط المحلية، مؤكداً أن «الولايات المتحدة لن تتردد في تشديد العقوبات ضد روسيا بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين».

وامتنع الوزير عن تحديد جدول زمني محتمل لفرض عقوبات إضافية، مشيراً إلى أنه «لن يقيد يدي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال المحادثات مع روسيا الاتحادية بشأن التسوية في أوكرانيا».

هنغاريا: أوكرانيا غير مؤهلة لعضوية الاتحاد الأوروبي

أعلن وزير الخارجية الهنغاري بيتر سيارتو أن أوكرانيا «غير مؤهلة بأي حال» للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن قيادة الاتحاد تحاول تسريع ضمها رغم كونها من أكثر دول أوروبا فساداً.

وأضاف سيارتو خلال منتدى «نادي المقاتلين» الوطني الذي نظمه رئيس الوزراء فيكتور أوربان: «خطرت لهم الآن فكرة جر أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي... دولة غير مستعدة بأي وجه للعضوية».

وتساءل الوزير، الذي يشغل منصبه منذ نحو ١١ عاماً، عن مدى عدالة هذا التوجه مقارنة بدول غرب البلقان التي تنتظر العضوية منذ ١٥ عاماً، مشككاً في ادعاءات بروكسل بأن عملية التوسع «قائمة على الجَدارة».

شركة روسية توقع اتفاقية لاستخراج النفط في أفغانستان

قام «نور الدين عزيزي» وزير الصناعة والتجارة في حكومة طالبان بالإعلان عن توقيع اتفاقية لاستخراج النفط مع شركة روسية، مشيراً إلى أنه بموجب هذه الاتفاقية، ستقوم شركة «أنتيكوي» الروسية بالإضافة إلى استخراج النفط، بإنشاء مصانع لتكرير النفط في أفغانستان.

وصرح «رستم حبيبولين» رئيس المركز التجاري الروسي في أفغانستان لوكالة «ريانوفوستي» بأن شركة «أنتيكوي» ستبدأ قريباً عمليات الحفر لاستخراج النفط.

تم توقيع هذه الاتفاقية على هامش مؤتمر كازان الاقتصادي في روسيا، ويعتبر أول اتفاق رسمي في مجال استخراج النفط بين أفغانستان وروسيا.

وكانت حكومة طالبان قد وقّعت سابقاً في سبتمبر ٢٠٢٢ اتفاقية مع روسيا لاستيراد مليون طن من البنزين سنوياً، ومليون طن من الديزل، و٥٠٠ ألف طن من الغاز المسال، ومليوني طن من القمح.